

أكد رئيس الوزراء الأردني الدكتور معروف البخيت أن موقف بلاده بشأن الأوضاع في سوريا وانعكاساتها على الساحة الداخلية محسوب بدقة ومتدرج وأنها تتهيأ لكل شيء وأي احتمال مستقبلي.

وقال البخيت في حوار مع صحيفة "الرأي" الأردنية نشرته في عددها الصادر اليوم "السبت" نحن نتطلع إلى إيقاف العنف في سوريا فوراً والشروع بعملية إصلاح"، مشيراً إلى أن هناك سيناريوهات متعددة يمكن أن تؤثر على الأردن لكن الأفضل أن يتم المباشرة بالإصلاح ووقف العنف.

وأضاف "سوريا دولة مهمة لنا ومجاورة وحدودية، ليس فقط للتداخل الديموغرافي والعائلي، لكن الأمر أبعد من ذلك، فلدينا تجارة تمر عبر الموانئ السورية وآلاف الطلاب يكملون دراستهم الجامعية هناك، وقضايا الحدود عالقة والمياه أيضاً". وفيما يتعلق بمفاوضات انضمام الأردن لدول مجلس التعاون الخليجي، قال البخيت".

إن الاجتماع الاستكشافي الأول الذي سيشارك فيه وزير الخارجية الأردني ناصر جودة على رأس فريق يمثل عدة مؤسسات سيبدأ غداً في مدينة جدة بالسعودية، ويستمر لمدة يومين وهو اجتماع أولي وبعد ذلك سنقوم بتشكيل فرق على ضوء نتائج وتوقعات دول الخليج منا وتوقعاتنا منهم، حيث سيتم مسح نوايا الأطراف ومدى هذا التعاون وحجمه.

وأوضح أن التعاون سيكون حول بعدين الأول تنموي يتضمن الاستثمار وحرية حركة البضائع والأفراد، والبعد الثاني أمني، لأننا جزء مهم من منظومة الأمن الخليجي بالمعنى الشمولي.

وقال إننا في الأردن لدينا رزمة تحديات نشترك في جزء منها مع منظومة التعاون الخليجي، لكن لدينا خصوصية وتحديات، خاصة قد لا أشارك فيها معهم، بالتالي سيكون لدينا هامش حركة في هذا المجال".

وأكد البخيت على التزام الحكومة بتحقيق الإصلاحات والتعديلات الدستورية المطلوبة، مشيراً إلى أنها نوقشت في مجلس الوزراء بصورة ماراثونية وعلى مدى نحو أسبوع عمل بمساعدة ديوان التشريع والرأي وتحولت الحكومة إلى خلية عمل في شهر رمضان لإنجازها في المدة المطلوبة والتي حددها العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، خلال خطابه في حفل تسليم مخرجات اللجنة الملكية المكلفة بمراجعة نصوص الدستور.

وقال إن مجلس الوزراء الأردني عمل على مراجعة التوصيات الواردة، حيث تم إدخال مادتين ولم نأخذ بمادتين آخرين، كما أقرنا قوانين ناظمة للحياة السياسية مثل قانون البلديات الجديد وقانون الاجتماعات العامة، وناقش حالياً مشروع قانون الانتخاب والنظام الانتخابي، وأقرنا مشروع قانون الأحزاب".

وأكد أن العام الحالي كان استثنائياً ومهما في مسيرة الأردن، حيث سيشهد وثبة إصلاحية جريئة رغم صعوبة الظروف"، وقال: "إذا اجتزنا هذه المرحلة بأمان ونحن واثقون من ذلك، سنتقدم ونحقق تطلعات شعبنا رغم تشكيك القلة في المجتمع".

وأبدى الدكتور البخيت استعداد الحكومة الأردنية لاستئناف الحوار مع الحركة الإسلامية، وقال: "الحكومة مستعدة للحوار مع الإسلاميين والجلوس معهم على طاولة الحوار، إذا رغبوا بذلك"، لكنه أشار إلى أن شرعية أي انتخابات لا ترتبط بمشاركة أو مقاطعة طرف ما، كونها استحقاقاً دستورياً في الأساس، مذكراً بأن الحكومة الأردنية قدمت ضمانتين إضافيتين تمنعان أي تدخل بالمعنى السلبي، الأولى هي الهيئة المستقلة، والثانية حق الطعن أمام القضاء، وبالتالي الحكومة قيدت نفسها في التعديلات الدستورية بحيث لا يكون لها أي دور سلبي في الانتخابات، ويبقى في المقابل ثقافة التعامل مع الانتخابات وقيم الناس، والفرعات وتدخل المال الانتخابي هنا وهناك".

وحول مستقبل المفاعل النووى الأردنى فى ظل المطالبات بوقف المشروع لأثاره السلبية على البيئة قال البخيت: "يجب ألا نتخذ قرارات إستراتيجية تحت ضغط اللحظة"، مشيرا إلى أن هناك مجموعات تدافع عن البيئة، ونحترم آراءهم وهم على تواصل معنا من خلال الدراسات البيئية التى تقول أن العالم تخلى عن المفاعلات"، موضحا فى الوقت نفسه أن الدراسات العلمية التى تؤكد أهمية التطور الذى حدث فى التكنولوجيا النووية والتى ساهمت فى زيادة اعتماد دول كثيرة وتقدمه على الطاقة النووية للاستخدامات السلمية.

وقال البخيت: "إن الحكومة الأردنية ملتزمة بحرية الإعلام وحرية الرأى والتعبير وهى مهمة للجميع، وندعم هذه الحرية كتابة وقولا، ففي عهد هذه الحكومة وفى أيامها الأولى أقرت تعديلات قانون الاجتماعات العامة"، مشيرا فى هذا المجال إلى خروج 2500 مسيرة واعتصام وفعالية تعاملت معها الحكومة بتحضر وجعلنا الأردن نموذجا فى حرية التعبير عن الرأى.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 10/09/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com